Al HIKMAH JOURNAL, APRIL 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ومعوقات تطبيقها

أرشيد صالح سالم العازمي *
د.عبد المجيد عبيد حسن صالح
الجامعة العالمية الإسلامية (معهد الصيرفة والمالية الإسلامية)
عنتر فؤاد علي (طالب دكتوراه في جامعة ملايا)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ومعوقات تطبيقها. واعتمد الباحث على عينه من مديري الإدارات العليا والإدارات الوسطى، والمديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الدائرة المالية في البنوك الإسلامية الكويتية مكونة (91) مبحوثا، واعتمد الباحث على مصدرين رئيسين لجمع المعلومات والبيانات هما: البيانات الأولية والبيانات الثانوية، واستخدم عددا من أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الكويتية تطبق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية. وتبين أن قسم الائتمان في البنك يقوم بحساب التكاليف التقديرية وبيان نسبة الأرباح المتوقعة من القيام بإجراء عملية المرابحة. وتبين أن هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية. وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: قيام قسم الائتمان في البنوك الإسلامية بتوفير التشريعات والإجراءات اللازمة لضمان شراء البضاعة بثمن المبيع مضافا إليه هامش ربح محدد حسب سياسة البنك.

مفتاح الكلمات: المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء، البنوك الإسلامية الكويتية.

* طالب في مرحلة الدكتوراه في التمويل والمصارف الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

The Extent of Application of Islamic Accounting Standard No. (2) Murabaha and Murabaha to the Purchase Orderer In Islamic Kuwaiti Banks and the Obstacles to Their Application

Abstract

The study aims to identify the extent of application of Islamic accounting standard No. (2) murabaha and murabaha to the purchase orderer In Islamic Kuwaiti banks and the obstacles to their application. The researcher relied on two main sources to collect information and data: primary data and secondary data, and used a number of descriptive and explanatory statistics methods. The study concluded that the Islamic banks in Kuwait apply Islamic accounting standard No. (2) internal Murabaha transactions. It was found that the Bank's credit department calculates the estimated costs and the percentage of profits expected from conducting the Murabaha transaction. It was found that there are a number of obstacles that prevent the application of Islamic Accounting Standard No. (2) Murabaha and Murabaha in Kuwaiti Islamic Banks. In light of this, the study presented a number of recommendations, the most important of which is: The credit department of Islamic banks provides the necessary legislation and procedures to guarantee the purchase of the goods at the selling price plus a profit margin specified in accordance with the Bank's policy.

Key Word: Islamic Accounting Standard No. (2) Murabaha and Murabaha, Islamic Kuwaiti Banks

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

المقدمة

لقد أفرز علم المحاسبة المالية الإسلامية والأدوات الاستثمارية المستخدمة في بعض المصارف والمؤسسات المالية حسب الشريعة الإسلامية، تطبيقات تعزز منهج النهج الرباني المحكم لعمل الشريعة الإسلامية، وهو يشكل إبداعاً للنظام المصرفي والمالي البعيد عن التعاملات الربوية أو الفائدة التي تقوم عليها المصارف الغربية (سعيد، 2015، ص1).

وتعتبر معايير المحاسبة الإسلامية التي تصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من المعايير العالية الجودة في توفير متطلبات الإفصاح الملائمة لحاجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، وهي تهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية الملائمة التي من الممكن أن تسهم بمساعدة مستخدمي التقارير والقوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي تحقيق المزيد من المنافع للاقتصاد الوطني، حيث تساعد هذه المعايير في توفير نماذج للقياس والإفصاح يمكن أن تسترشد بها منظمات الأعمال عند القيام بإعداد القوائم المالية التي تظهر نتائج أعمالها (البشير، 2015، ص43).

لذلك فان هذه الدراسة تأتي لمعرفة مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ومعوقات تطبيقها، وتأتي أيضا كخطوة مهمة ونظرة بعيدة المدى لبيان قدرة المصارف الإسلامية الكويتية، على تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامي والتحرير المالي في عصر تكنولوجيا المعلومات.

مشكلة الدراسة

انتشر في السنوات الأخيرة نوع من التمويل يسمى المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية، وبشكل كبير، وقد نتج عن انتشاره السريع العديد من الأسئلة لدى القائمين على البنوك التقليدية، وتركزت هذه الأسئلة على ماهية وحقيقة المرابحة والمرابحة بالشراء والتي تأخذ شكلا من أشكال التمويل بالصبغة الإسلامية ويحقق رؤية ورسالة البنوك الإسلامية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

ومن هذا المنطلق فان مشكلة الدراسة تتمحور حول الشروط والضوابط التي تحكم عمليات التمويل بالمرابحة، وهذه المعايير منها الشرعية والإجرائية والمحاسبية التي يتوجب على المصارف إتباعها في القياس والإثبات والإفصاح المحاسبي، وتتمثل الضوابط المحاسبية في المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2)، بحيث أضحت عمليات التمويل بالمرابحة أحد وسائل وأدوات التمويل التي تنفرد بها البنوك الإسلامية وأصبحت هناك أنشطة مختلفة ترتبط بعمل هذه البنوك،

التي فتحت مجالاً كبيراً لطرح الآراء وتقديم اجتهادات البعض منها مؤيد والبعض الآخر معارض، الأمر الذي يتطلب التعامل مع هذه العمليات وفق الضوابط والتشريعات المنظمة لها.

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي: **ما مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية وما هي معوقات تطبيقها؟** حيث قام الباحث بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية في البنوك الإسلامية الكويتية؟

السؤال الثاني: ما مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية؟

السؤال الثالث: ما هي معوقات تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية، وبيان أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيقها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تتصدى لموضوع يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية، حيث أن هذا الموضوع من الموضوعات الحديثة نسبياً في الفكر المالي والتمويلي التي لم تأخذ حقها بالدراسة والبحث، ويأتي في الوقت الذي تزداد به الحاجة إلى منظومة مصرفية إسلامية من حيث آليات التعامل مع النهج الرباني وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة والقائمة على جعل المرابحة والمرابحة بالشراء حلال وحلت محل عمليات الإقراض القائمة على الربا والفائدة المحرمة بالشرع الإسلامي.

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

فرضيات الدراسة

بناءً على أسئلة الدراسة فقد اعتمد الباحث الفرضيات العدمية التالية:

HO1 أن البنوك الإسلامية الكويتية لا تقوم بتطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء ؟ وينبق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

HO11 أن البنوك الإسلامية الكويتية لا تقوم بتطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية.

HO12 أن البنوك الإسلامية الكويتية لا تقوم بتطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية.

HO2 لا يوجد معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية.

مصطلحات الدراسة

المرابحة: المرابحة في اللغة المفاعلة من الربح وتعني الزيادة، والربح هو نمو العمليات التجارية التي ينتج عنها بيع سلعة بالسعر الذي تم شراؤها به وزيادة عليها هامش ربح، وهي إحدى أنواع البيع التي تم إقرارها في الشريعة الإسلامية (الجلف، 2016، ص25). وتقسم المرابحة بالتعاملات المصرفية الإسلامية إلى نوعين هما:

1-عمليات المرابحة الداخلية: وهذا النوع من المرابحة يكون وفقا لطلب العميل عند قيامه بشراء سلعة معينة يقوم بتحديدها بنفسه في الطلب الذي يقدمه مع بيان السعر أو الثمن التقديري للشراء وذلك اعتماداً على تقديم عرض سعر أو تقديم فاتورة مبدئية باسم البنك مع توضيح للطريقة التي سيتم بموجبها التسديد للمبلغ الممنوح بشكل نقدي أو البيع الأجل (البشير، 2015، ص43)

2-عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء: يتشابه هذا النوع من عمليات المرابحة في أسلوب تنفيذه مع عمليات الاعتمادات المستندية التي تقوم بتنفيذها البنوك التقليدية، ولكن الفرق الأساسي يكون بأن البنك الإسلامي يكون طرفاً مباشراً وليس طرفاً وسيطاً، وهذا يعزز التعاملات الإيجابية في مجال التمويل، أما آلية العمل في تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء فيكون من خلال عملية مرابحة للآمر بالشراء مع إلزام العميل بالوعد، ومن خلال عملية مرابحة إلى الآمر بالشراء مع عدم إلزام بالوعد (أحمد، 2018، ص61).

البنوك الإسلامية الكويتية: هي المصارف التي تتبع طرق التمويل الإسلامي كما حث عليها الفكر الإسلامي والنقدي والمصرفي العالمي، وتلتزم وسائل وأساليب التمويل التي حددها النهج والشرع الإسلامي في تعامله مع مختلف قضايا المال والاقتصاد، وقدمت البنوك الإسلامية الكويتية على مر السنوات الماضية قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وساهمت بشكل كبيرة في نمو الناتج الإجمالي المحلي، فحقق قطاع البنوك الإسلامية أرباحا صافية في العام 2016 تجاوزت نصف مليار دينار كويتي (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2017).

منهج الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ومعوقات تطبيقها.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف حسب ما ورد في (النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2017)، هي: البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك التمويل الكويتي، بنك بوبيان، بنك وربة، أما عينة الدراسة فتم توزيع (100) استبانة على المستجيبين ممن يعملون في هذه البنوك، أي بمعدل (20) استبانة في كل بنك، من مديري الإدارات العليا والإدارات الوسطى، والمديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الدائرة المالية في البنوك الإسلامية الكويتية. وتم استرداد (93) استبانة بنسبة (93%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وبعد فرزها تم استبعاد استبانتين منها بسبب عدم اكتمال التعبئة والعشوائية الواضحة أثناء القيام بتعبئة هاتين الاستبانتين، وبذلك استقرت العينة على (91) مبحوثا يعملون في البنوك المشمولة بالدراسة التي خضعت للتحليل وبنسبة (91%) من عدد الاستبانات الكلي الموزعة.

أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير استبانة خاصة بالدراسة الحالية، وذلك لبيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ومعوقات تطبيقها، وذلك اعتمادا على المعيار المحاسبي

الإسلامي رقم (2) والدراسات ذات الصلة بهذا الموضوع مثل دراسة أحمد، (2018)، ودراسة تواتي، (2016)، ودراسة عبدالسلام، (2015)، ودراسة الصادق، (2014).

صدق الأداة

وللتأكد من مدى صلاحية الاستمارة كأداة لجمع البيانات، تم عرضها على أساتذة وخبراء مختصين بعلم الإحصاء والمحاسبة للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين قبل توزيعها على العينة.

ثبات الأداة

تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach–Alpha) للاتساق الداخلي، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (97.8%) وهي نسبة مناسبة وذات اعتمادية جيدة لنتائج الدراسة الحالية.

أساليب جمع البيانات

تم استخدام نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية:

البيانات الأولية: وهي البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الاستبانة التي تم تطويرها لغرض الدراسة الحالية.

البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم استخدامها لتكوين الإطار النظري للدراسة، حيث تم الرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للاطلاع عليها ومراجعة الأدبيات السابقة، وتحديداً تم الاستعانة بالمراجع والدوريات العالمية المتخصصة والنشرات والمصادر المتعلقة بالمحاسبة المالية الإسلامية والكتب العلمية والمنهجية المختصة في المعايير المحاسبية الإسلامية، وتحديداً المعيار رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء.

المعالجة الإحصائية

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبالتحديد فان الباحث استخدم الأساليب الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، واختبار (ت) الإحصائي (T-Test) لاختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة

بينت دراسة أحمد، (2018) أهمية إيجاد الآلية المشتركة بين هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وبين بنك السودان المركزي ومجلس المحاسبين والمراجعين القانونيين من اجل متابعة تطبيق المصارف ومعالجتاه للمخاطر التي تحيط بصيغة المرابحة وتحديداً مشكلة الانفلات الزمني.

هدفت دراسة (Widiarto & Emrouznejad, 2016) إلى بيان الكفاءة المالية والاجتماعية لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، وبينت الدراسة أنه تم إنشاء العديد من مؤسسات التمويل الإسلامي التي تتمتع بخصائص مميزة وفريدة من حيث قدرتها على تحقيق أهداف الاستدامة المالية.

هدفت دراسة تواتي، (2016) إلى التعرف على طبيعة المعالجة المحاسبية للعمليات التي تتم وفق المرابحة للآمر بالشراء الداخلية والتي يتم تطبيقها في المصارف الليبية وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفا في دور المصرف الليبي المركزي فيما يخص المتابعة المستمرة لتطبيق المعيار المصرفي رقم (1)

وبينت دراسة عبدالسلام، (2015) وجود أوجه ضعف وقصور في اعتماد الأنظمة واللوائح والأدلة المتعلقة بصيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء، وتبين عدم وجود طريقة وآلية واضحة لضمان انسياب التقارير حول الرقابة الشرعية والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها.

وخلصت دراسة الصادق، (2014) إلى أن المصارف الإسلامية السودانية لم تلتزم بمتطلبات المعيار (2) الخاص بالمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، وتبين إن هذه المصارف التزمت ببعض من البنود في الإيضاحات الواردة في القوائم المالية، وأن صيغة المرابحة تعتبر من صيغ التمويل الإسلامية الأكثر ممارسة من جانب المصارف الإسلامية في السودان.

هدفت دراسة (Sarea & Hanefah, 2013) إلى بيان وتحديد مدى الحاجة إلى أهمية وجود المعايير المحاسبية الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية، وتوصلت إلى أن المعايير المحاسبية التي صدرت عن الهيئة تعمل كأداة مفيدة تقوم على مقابلة مختلف الاحتياجات لهذه المؤسسات والتي عكست الصفات المتعلقة بعمل هذه المؤسسات.

وأشارت دراسة (Sundararjan & Errico, 2012) إلى أن المصارف الإسلامية تعتبر ظاهرة من المظاهر المعقدة والجديدة لممارسة الأنشطة المصرفية العابرة للحدود والتي تبرز من خلال مراكز العمليات المصرفية الخارجية، وأن صناعة خدمات المال الإسلامية تتكون من أنواع متعددة من المؤسسات تتضمن المصارف الاستثمارية، والتمويلية، والتأمين التبادلي والاستثمار.

وبينت دراسة (Sarea, 2012) أن فهم التوجهات والمبادئ الأساسية التي بنيت عليها المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية التي أصبحت تنال أهمية أكثر لكونها تساعد على فهم هذه المعايير وتطبيقها، وأن المؤسسات المالية الإسلامية تعتبر قطاعا من أهم القطاعات والأسرع نمواً على المستوى المحلي والعالمي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث عالجت موضوع له صلة بالمحاسبة المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الإسلامية، ولكن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها بحثت الموضوع بشكل معمق لمعرفة مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ومعوقات تطبيقها

تساهم هذه الدراسة في الأدبيات ذات العلاقة في دولة الكويت، حيث يعاني مجال تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء تحديداً في دولة الكويت شحا في الدراسات، أما الدراسات السابقة القليلة الموجودة والتي تم الوصول إليها فهي تقترب في مضامينها من مضامين هذه الدراسة.

مفهوم المرابحة والمرابحة بالشراء

تعتبر عمليات البيع المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء نوع من الأنواع البيعية التي شرعها الإسلام، وقناة من أهم القنوات التمويلية التي تستخدمها المصارف الإسلامية، والمرابحة في اللغة هي مصدر من الربح وهو الزيادة والرابحَ

يُرابح، ومُرابَحةً، فهو مُرابِح، والمفعول مُرابَح ونقول رابح فلانًا على بضاعته أو رابح فلانًا في بضاعته، أي أعطاه عليها مكسباً أو أعطاه مالاً مرابحة على المكسب بينهم (بن عرفة، 2017، ص15).

وفي الاصطلاح هي عملية البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة هامش ربح، أو هي عملية بيع برأس المال وربح معلوم، وتعد هذه الصيغة المصرفية واحدة من أبرز الصيغ في التمويل والأكثر تطبيق في الأسواق المصرفية الإسلامية، حيث يقوم المصرف من خلال هذه الصيغة بشراء ما يحتاجه العملاء من بضاعة للعميل، حيث أن هذه الصيغة تتضمن الوعد بالشراء وبيع بالمرابحة، حيث يقوم العميل بتقديم طلب للمصرف لشراء بضاعة معينة، ويقوم المصرف بشرائها ثم يقوم بيعها للعميل مع زيادة في مقدار ربح يتم الاتفاق عليه ويتم السداد على شكل أقساط دورية (البلتاجي، 2015، ص10).

فالمرابحة والمرابحة بالشراء هي البيع بمثل الثمن الأول الذي تم الشراء به مع زيادة تمثل هامش ربح للمصرف، أي القيام ببيع البضاعة بمثل الثمن الذي تم شراءها به من البائع الأول مع إضافة هامش ربح محدد ومعلوم يكون متفق عليه أو يكون هذا الربح مقطوع مثل دينار أو بنسبة معينة من الثمن الأصلي (أرشيد، 2017، ص73).

وتقوم المرابحة والمرابحة بالشراء على أساس قيام العميل بتقديم طلب إلى المصرف بأن يقوم بشراء بضاعة معينة، ومن ثم يقوم ببيعها إلى لعميل بمقابل نسبة ربح محددة، وهذه الصيغة من التمويل هي من اجل تلبية احتياجات العملاء من البضاعة التي يقومون باقتنائها، وربح المرابحة المصرفية مؤجلة الدفع هو هامش تجاري مضافا زيادة التأجيل أو التقسيط (شلهوب، 2017، ص427).

ويعرف الباحث المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء على أنها عملية بيع تتم بمثل الثمن الأول الذي تم به الشراء وزيادة هامش ربح معلوم يكون متفق عليه بين الطرفين المتعاقدين المصرف الإسلامي والعميل، وتتم هذه العملية عندما يتقدم العميل إلى المصرف الإسلامي بطلب شراء بضاعة معلومة وبالأوصاف التي يحددها العميل، على يلتزم بوعد منه على القيام بشراء تلك البضاعة بالفعل مرابحة وبنسبة يتفق الطرفان عليها، حيث يقوم المشتري بدفع الثمن باقساط وحسب إمكانياته المادية.

الضوابط الشرعية للاستثمار من خلال البيع بالمرابحة للآمر بالشراء

هناك مجموعة من الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها عند الاستثمار من خلال البيع بالمرابحة للآمر بالشراء، وهي: (وحيد، 2010، ص 273-274)

1-القيام بتحديد المواصفات للبضاعة من الوزن أو العدد أو الكيل أو الوصف بحيث يكون هذا التحديد لمواصفات البضاعة نافي للجهالة.

2-أن يتم إعلام المشتري الثاني بالثمن الأول الذي تم شراء البضاعة به والتي قام البائع الثاني بشرائها من المشتري الأول.

3-أن يكون مقدار وهامش الربح معلوم لأن بعضاً من ثمن البضاعة سواء كان مبلغ مالي محدد أو نسبة من ثمن البضاعة هو معلوم.

4-يجب أن تكون كافة البنود الواردة في العقد الأول صحيحة.

5-يجب أن لا يكون ثمن البضاعة في العقد الأول مقابل بجنسه من أموال الربا.

-أن يتم الاتفاق بين الطرفين على بقية الشروط التي تمت بها المواعد ة مثل الزمان والمكان وكيفية تسليم البضاعة.

وتقسم المرابحة بالتعاملات المصرفية الإسلامية إلى نوعين هما:

أولا: عمليات المرابحة الداخلية:

وهذا النوع من المرابحة يكون بناء على قيام العميل بتقديم طلب لشراء بضاعة يحددها بنفسه في الطلب الذي يقوم بتقديمه، ويكون التسديد أما بشكل نقدي أو البيع الأجل، وذلك على النحو الآتي:

1-النقدي: وبهذه الحالة يجب قيام المصرف بتحليل ودراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل، وذلك من اجل التأكد سلامة وضعه المالي والتحقق من قدرته على السداد وأن عملية المرابحة متوافقة مع الأحكام الشرعية التي حث عليها الإسلام، كذلك يتوجب على المصرف القيام بدراسة جميع الظروف التي من الممكن أن تؤثر على العملية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تجارية الحالية منها والمستقبلية، ومن ثم القيام بحساب التكاليف التقديرية وبيان نسبة الأرباح المتوقعة من القيام بإجراء العملية، وبعد ذلك يتم إبرام عقد يسمى عقد الوعد بالشراء والذي بموجبه يتعهد العميل بالقيام بشراء البضاعة حسب الشروط المتفق عليها بين المصرف والعميل، وبحضور مندوب المصرف عند استلام العميل للبضاعة لتعزيز الجوانب الإيجابية في التعاملات المصرفية، ثم يقوم المصرف بتنظيم عقد البيع الثاني والذي يكون بعد حيازة العميل للبضاعة حيث تضمن ثمن المبيع مضافا إليه هامش ربح محدد للمصرف (البشير، 2015، ص43).

2-البيع الآجل: البيع الأجل هو نوع من أكثر عمليات المرابحة الداخلية الذي يتم إتباعه وفق التطبيق العملي في المصارف الإسلامية، حيث يقوم المصرف بتنظيم الكمبيالات لتمويل عملية المرابحة الداخلية وذلك بعد أن يتم

استكمال جميع الإجراءات الفنية المتعلقة بصيغة التعاملات التي تتم بالبيع النقدي، وبعدها يتم إيداع عملية المرابحة في قسم الائتمان (التسهيلات) بهدف القيام بتحليل ودراسة إمكانيات العميل المالي وبيان مدى قدرته وأهليته على القيام بالسداد، ثم يتم تحويل المعاملة إلى قسم الكمبيالات من اجل تنظيم الكمبيالات حسب الفترات المتفق عليها للتسديد وعادة يكتب في الكمبيالة ثمن بيع بالمرابحة ومقدار الربح الذي حدده المصرف (أرشيد، 2017، ص78).

ثانيا: عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء:

تشبه عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء في طرق تنفيذها عمليات الاعتمادات المستندية التي تقوم بتنفيذها المصارف التقليدية، ولكن الفارق بين العمليتين هو أن المصرف الإسلامي يعتبر الطرف المباشر وليس الطرف الوسيط في العملية، وهذا من شانه تعزيز التعاملات الإيجابية في مجال التعاملات المالية، والمرابحة للآمر بالشراء تقوم على اساس تواعد الطرفين على القيام بتنفيذ العقد بحيث يعتبر الآمر بشراء البضاعة بعد تملكه لها، وهذه من أكثر الصيغ انتشاراً في التطبيقات العملية (أحمد، 2018، ص61).

ويرى الباحث أن مشروعية المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء يستدل عليها من خلال الأدلة العامة، حيث أن الموضوع يدخل في دائرة الاجتهاد الذي يجب أن تراعي الالتزام بالقواعد الشرعية العامة والظروف المتغيرة، حيث أن التطبيقات المعاصرة لبيع المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء يجب أن تراعي الظروف الحالية.

معوقات تطبيق المرابحة والمرابحة بالشراء

هناك عدد من المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية وتحول أحيانا دون تطبيق المرابحة والمرابحة بالشراء، منها:

أولا: القوانين والتشريعات: هناك قصور في بعض القوانين والتشريعات المتعلقة بمعالجة تسهيل مهمة المصارف الإسلامية في تحقيق متطلبات العملاء، وذلك لكون بعض هذه القوانين والتشريعات قد تعاملت مع الصيغ التي تم وضعها من اجل معالجة علميات الإقراض الربوية ولم توضع لحل المشكلات المتعلقة بالتمويل الإسلامي غير الربوي، فعلى سبيل المثال ذلك يضطر المصرف الإسلامي عند القيام بتمويل شراء سيارة أو شقة لأحد العملاء إلى دفع بعض الرسوم المتكررة قد تصل في بعض الأحيان نسبة مرتفعة تتجاوز (15%) من تكلفة التمويل عند قيام بتمويل العقارات، وهذه النسبة يتحملها العميل وليس المصرف مما يزيد العبء المالي عليه (البشير، 2015، ص3).

ثانيا: التسهيلات والمزايا الممنوحة من البنك المركزي: يقوم البنك المركزي بمنح التسهيلات والمزايا للبنوك التقليدية والربوية على المصارف الإسلامية في مجال الاستفادة من الأنظمة والتعليمات التي تقوم بتشجيع التصدير بأسعار الخصم المخفضة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة التكاليف على عملاء المصارف الإسلامية ويجعلها بأعلى من تلك التكاليف التي يدفعها عملاء البنوك التقليدية الأخرى بسبب هذه التسهيلات والمزايا، وبالتالي يضطر المصرف الإسلامي بسبب عدم إستفادته من هذه التسهيلات التي يمنحها البنك المركزي إلى القيام ببعض الإجراءات، منها على سبيل المثال: (الصادق، 2014، ص24-25)

1-احتفاظ المصرف الإسلامي بنسبة سيولة عالية وذلك من اجل مواجهة أية طوارئ قد تحصل بالمستقبل، وهذا الإجراء يعيق المصرف الإسلامي من استثمار أمواله بشكل أفضل.

2-قيام المصرف الإسلامي بتوجيه معظم الاستثمارات إلى صيغة المرابحة بدلا من القيام بتوجيهها نحو المشاركات والمساهمات السريعة التسييل، وكذلك وضوح التدفقات النقدية والعوائد ويظهر ذلك جلياً في التقارير المالية السنوية للمصرف.

3-اعتماد المصرف الإسلامي على تدفقات الودائع عند اتخاذه لخطة توزيع وتنويع الاستثمارات وتحديد المدد اللازمة لمنح التمويل (الصادق، 2014، ص25)

ثالثا: الضمانات: تضطر المصارف الإسلامية إلى التشدد في طلب الضمانات من العملاء، وذلك بسبب المماطلة من البعض منهم في السداد واللجوء أحيانا إلى الاستفادة من قوانين المحاكمات اعتماداً على أن المصرف لا يتقاضى أية عوائد عن الأموال التي يستحقها خلال السنوات التي تمتد فيها المحاكمة، كذلك تتشدد المصارف الإسلامية في قبول بعض الكفلاء في بيع المرابحة والمرابحة بالشراء، ويتم خصم الأقساط المرتبة على العملاء من رواتب الكفلاء المحولة بالأصل على المصرف الإسلامي (شحاته، 2014، ص15).

رابعا: ارتباط العملاء بالبنوك التقليدية: إن ارتباط الكثير من أفراد المجتمع بالأعمال المالية مع البنوك التقليدية الربوية لمدة زمنية طويلة، أدى إلى أن يتركز في أذهانهم الفكرة بأن أية نسبة مئوية يتقاضاها البنك مرابحة إنما هي من نتيجة أعمال الفائدة من غير أن يتفهم الطبيعة الخاصة لعملية المرابحة والمرابحة بالشراء، وذلك لأن البنك بالأساس يقوم بحساب ذلك أمام العميل، ولا يقوم بالأخذ بالاعتبار تلك الضوابط والشروط الشرعية عند احتساب الربح الناتج عن بيع المرابحة والمرابحة بالشراء (عبدالسلام، 2015، ص8).

خامسا: ضعف الأجهزة الوظيفية: هناك ضعف لدى العاملين في المصرف خاصة في بداية عملهم، وهذا الضعف ناجم عدم قدرة المصرف على التفهم الصحيح والدقيق للأمور الشرعية، خاصة تلك المتعلقة بالية وكيفية إتمام العمل بصيغة المرابحة والمرابحة بالشراء بالطريقة الشرعية بسبب قيام البنك بتوظيف بعض من لا يعرفون بالجوانب الشرعية فالمهم أن يكون قد عمل في البنوك التقليدية والربوية وهذا ينطبق على أعلى المستويات الإدارية (البشير، 2015، ص2).

سادسا: الأدوات المالية: قلة ونقص الأدوات المالية وسندات المقارضة التي يتم بموجبها زيادة السرعة في تدوير المال، وعدم القدرة على إيجاد المصادر الكافية لتامين السيولة المالية السريعة للمصرف الإسلامي، وهذا يشكل دافع على الاستثمار الطويل الأجل، ولذلك تلجأ المصارف الإسلامية إلى بيع المرابحة بسبب ضعف السوق المالي (شحاته، 2014، ص14).

سابعا: زيادة الاحتياطي الإجباري: إن زيادة الاحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي سوف يقلل من نسبة السيولة النقدية المتاحة للمصرف، وتقلل من قدرته على الدخول في الاستثمارات الأخرى، ولكن من الممكن السيطرة على تلك المشكلة بتحديد قطاعات معينة يتم الاستثمار في لهذا الرصيد وتحت الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي (البلتاجي، 2015، ص11).

ولمواجهة هذه المعوقات يرى الباحث أن تلجأ المصارف الإسلامية إلى اتخاذ الإجراءات التي تكفل حقها وبشكل لا يعرضها للخسارة بل يعمل على زيادة السيولة التي يحتفظ بها، وان يعمل على عقد الدورات وابتعاث موظفيه لتأهيلهم التأهيل الشرعي المصرفي، حيث أن المصارف الإسلامية يمكن الاعتماد عليها لتطهير المعاملات من الربا، بحال التزامها بأصول العمل الإسلامي القائم على الشريعة.

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة الثلاث، وتبين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها، وكانت على النحو الآتي:

جدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الرتبة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الرتبة
1	تتم عمليات المرابحة وفقاً لطلب العميل عند قيامه بشراء سلعة معينة	3.571	.9561	متوسطة	11
2	ميل بتحديد سلعة معينة بنفسه في الطلب الذي يقدمه مع بيان الثمن التقديري للشراء ا يرغب به	3.616	.8303	متوسطة	9
3	وضيح الطريقة التي سيتم بموجبها التسديد للمبلغ الممنوح أما بشكل نقدي أو البيع الأج	3.714	.9461	مرتفعة	5
4	سم الائتمان في البنك بتحليل ودراسة جميع البيانات المالية التي يقدمها العميل بشكل يتم مع الشريعة الإسلامية	3.759	.9468	مرتفعة	2
5	م قسم الائتمان في البنك بوضع شروط وضمانات ميسرة تناسب إمكانيات العميل المالية	3.757	.9584	مرتفعة	3
6	سم الائتمان جميع الظروف التي تؤثر على عملية المرابحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماع تجارية الحالية منها والمستقبلية	3.692	.9853	مرتفعة	6
7	سم الائتمان في البنك بحساب التكاليف التقديرية وبيان نسبة الأرباح المتوقعة من القيام بإجراء ع المرابحة	3.769	.9784	مرتفعة	1
8	بنك على إبرام عقد الوعد بالشراء والذي بموجبه يتعهد العميل بالقيام بشراء البضاعة حسب الش المتفق عليها معه	3.725	.8227	مرتفعة	4
9	يقوم قسم الائتمان في البنك بتنظيم عقد البيع الثاني والذي يكون بعد حيازة العميل للبضاعة	3.637	.8057	متوسطة	8
10	د مندوب البنك بالحضور عند استلام العميل للبضاعة لتعزيز الجوانب الإيجابية في التعامل المصرفي	3.659	.8846	متوسطة	7
11	جراءات يتخذها قسم الائتمان لضمان شراء البضاعة بثمن المبيع مضافا إليه هامش ربح محدد ح سياسة البنك الإسلامي	3.538	.9464	متوسطة	12
12	البنك بتنظيم الكمبيالات لتمويل عملية المرابحة وذلك بعد أن يتم استكمال جميع الإجراءات الف المتعلقة بصيغة التعاملات التي تتم بالبيع النقدي	3.614	.9634	متوسطة	10
	مدى تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية	**3.671**		**مرتفعة**	

تشير النتيجة العامة الموضحة في الجدول (1) إلى وجود مستوى مرتفع من تطبيق المحور الأول مدى تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.671) وأن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على فقرات محور مدى تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية والتي جاء بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاته الحسابية ما بين (3.769– 3.538) وقد جاءت الفقرة التي تنص " يقوم قسم الائتمان في البنك بحساب التكاليف التقديرية وبيان نسبة الأرباح المتوقعة من القيام بإجراء عملية المرابحة " بمتوسط

حسابي بلغ (3.769) بينما جاءت الفقرة " هناك إجراءات يتخذها قسم الائتمان في البنك لضمان شراء البضاعة بثمن المبيع مضافا إليه هامش ربح محدد حسب سياسة البنك الإسلامي " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.538). أما الانحرافات المعيارية للعبارات التي شملها هذا المحور والتي تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، فيلاحظ إنها منخفضة وهي تؤشر على أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد على أن صيغة المرابحة في البنوك الإسلامية الكويتية تعتبر من أنجح الوسائل والصيغ التي تتبعها هذه المصارف من اجل تنمية واستثمار أموالها، وان تطبيق هذه المصارف لعمليات المرابحة الداخلية تمثل ممارسة من الممارسات العديدة للمصارف الإسلامية التي تستطيع من خلالها تطبيق الشرع الإسلامي في عمليات التمويل.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

ت	العبارات	وسط الحسابي	نحراف المعياري	درجة الأهمية	الرتبة
	بنك الإسلامي طرفاً مباشراً وليس طرفاً وسيطاً في عملية المرابحة لتعزيز التعاملات المالية الإيجابية	37	30		13
	بنك إجراءات تأخذ بعين الاعتبار مقدار الضرر الفعلي من عملية المرابحة للآمر بالشراء في حالة بالوعد	92	80	مرتفعة	12
	ة هامش الربح بحال تنفيذ عملية مرابحة إلى الآمر بالشراء في حالة عدم الإلزام بالوعد	25	97	مرتفعة	9
	د عمليات التمويل بنفس طريقة الاعتمادات المستندية التي تقوم بتنفيذها البنوك التقليدية	46	37	مرتفعة	2
	طرفين على تنفيذ العقد بحيث يعتبر الآمر بشراء البضاعة مالكا لها لأجل محدد خلال حيازة الأصل	68	67	مرتفعة	1
	ك بالقواعد الشرعية العامة المتعلقة بضمان الخسارة في الظروف المتغيرة بعد تملك السلعة	02	34	مرتفعة	3
	نك في عملية البيع في الوقت الذي يتم إبرام العقد عليه	69	18	مرتفعة	4
	نك بطلب العميل القيام بشراء بضاعة معينة وبأوصاف معينة يحددها العميل بنفسه	57	86	مرتفعة	8
	ضوح ومكاشفة بين البنك والعميل حول ما تم الاتفاق عليه عند شراء البضاعة حسب التمويل الإس	58	68	مرتفعة	7
	نك على العميل وعد بشراء البضاعة وحسب الشروط المتفق عليها	59	62	مرتفعة	6
	لبنك الأسس المحاسبية من عمليات القياس والإثبات والعرض والإفصاح	91	08	مرتفعة	5
	بنك من صحة كافة البنود الواردة في العقد الأول بين البائع والعميل	03	49	مرتفعة	11
	لبنك التنظيم المحاسبي الفرعي الذي يكون من ضمن النظام المحاسبي العام للمصرف الإسلامي	14	23	مرتفعة	10
	طبيق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات تمويل المرابحة الخارجية ل في البنوك الإسلامية الكويتية	3		**مرتفعة**	

تشير النتيجة العامة وكما هو موضح في الجدول (2) إلى وجود مستوى مرتفع من تطبيق هذا المحور من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.755) وأن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على فقرات هذا المحور وأن المتوسطات الحسابية لمدى تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية التي جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاته الحسابية ما بين (3.868–3.637) وقد جاءت الفقرة التي تنص " يتواعد الطرفين على تنفيذ العقد بحيث يعتبر الآمر بشراء البضاعة مالكا لها لأجل محدد خلال حيازة الأصل " بمتوسط حسابي بلغ (3.868) بينما جاءت الفقرة " يكون البنك الإسلامي طرفاً مباشراً وليس طرفاً وسيطاً في عملية المرابحة لتعزيز التعاملات المالية الإيجابية " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.637). أما الانحرافات المعيارية للعبارات التي شملها هذا المحور والتي تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، فيلاحظ إنها منخفضة وهي تؤشر على أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

ويرى الباحث أن المرابحة الخارجية للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية قد تميزت بجوانب خاصة، لم تكن موجودة في صيغ المرابحات العادية، التي كانت على شكل قيام البنك بتلقي أمر بشراء سلعة معينة من العميل، ثم يقوم بشرائها لحسابه الخاص، ثم يعيد بيعها إلى العميل بعد إضافة نسبة الربح المقررة.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث

ت	العبارات	وسط الحسابي	راف المعيار	درجة الأهمية	الرتبة
26	معوقات فنية وإجراءات متعلقة بالثقافة تحول دون توفير وسيلة التمويل الإسلامي بالمر	3.549	.7783	متوسطة	9
27	عدم كفاية في القوانين والتشريعات المتعلقة بمعالجة تسهيل مهمة المصارف الإسلامية تحقيق متطلبات العملاء	3.548	.7925	متوسطة	10
28	بنك المركزي التسهيلات والمزايا للبنوك التقليدية على حساب المصارف الإسلامية في الاستفادة من الأنظمة والتعليمات	3.670	.8172	مرتفعة	2
29	يحتفظ البنك بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية طوارئ قد تحصل بالمستقبل	3.692	.8523	مرتفعة	1
30	لا يملك العميل الخيار بتحديد مواصفات البضاعة بشكل دقيق	3.570	.8319	متوسطة	6
31	اد البنك على تدفقات الودائع عند اتخاذه لخطة توزيع وتنويع الاستثمارات وتحديد المد اللازمة لمنح التمويل بالمرابحة	3.529	.8986	متوسطة	11

ت	العبارات	وسط الحسابي	راف المعيار	درجة الأهمية	الرتبة
32	طر البنك لجعل المدة الزمنية لمعاملات التمويل للعملاء قصيرة الأجل أو متوسطة الأج	3.527	.8986	متوسطة	12
33	يتشدد البنك في طلب الضمانات من العملاء	3.560	.8590	متوسطة	8
34	هناك ضعف واضح لدى العاملين بالبنك بالمعيار المحاسبي الإسلامي (2)	3.593	.8941	متوسطة	4
35	التدريب على وسائل التمويل الإسلامي بالمرابحة غير فعال بالشكل المطلوب	3.603	.8416	متوسطة	3
36	يوجد ضعف في المعاملات الشرعية عند موظفي البنك	3.561	.7917	متوسطة	7
37	البنك من قلة ونقص الأدوات المالية وسندات المقارضة التي يتم بموجبها زيادة السرعة تدوير المال	3.572	.7766	متوسطة	6
38	يوجد ضعف في إيجاد المصادر الكافية لتامين السيولة المالية السريعة للبنك الإسلامي	3.582	.8036	متوسطة	5
ت التي تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في ال الإسلامية الكويتية		**3.581**		**مرتفعة**	

وبالنظر إلى الجدول (3) فان هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية قد جاء بالمستوى المتوسط، ويلاحظ أنها تراوحت ما بين (3.692– 3.527)، وأهم هذه المعوقات هي:

1- احتفاظ البنك بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية طوارئ قد تحصل بالمستقبل.

2-أن البنك المركزي يمنح التسهيلات والمزايا للبنوك التقليدية على حساب المصارف الإسلامية في مجال الاستفادة من الأنظمة والتعليمات.

3-أن التدريب على وسائل التمويل الإسلامي بالمرابحة غير فعال بالشكل المطلوب.

4-هناك ضعف واضح لدى العاملين في البنك بالمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2).

5-الضعف في إيجاد المصادر الكافية لتامين السيولة المالية السريعة للبنك الإسلامي.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تشير إلى أن البنوك الإسلامية الكويتية بما تستخدمه من صيغ تمويل إسلامي ما زالت تواجه معوقات ويثار حولها جدل، ربما تعيق حركتها كصيغ إسلامية مشروعة يثار حولها تشكيك حول مدى التزام هذه البنوك بالضوابط والتعاملات الإسلامية، وهذا ما دفع بتطبيقات المرابحة في الوقت الحالي إلى زيادة الاهتمام في الجوانب الفقهية المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي.

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

HO1 لا تطبق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء ؟ تم استخدام (One Sample T. Test) وعند مستوى دلالة (0.05)، وتنص قاعدة القرار على انه " ترفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية " (Sekaran, 2014, p: 268). ويبين الجدول التالي (4) النتائج التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية:

الجدول (4): نتائج تحليل T.Test لمدى تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء

المتغير	المتوسط الحسابي	لانحراف المعياري	يمة T المحسوبة	يمة T الجدولية	ستوى المعنويةSig	النتيجة
ى تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء	3.669	.6794	51.520	1.673	.000	ل الفرضية العدم

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4) أن قيمة t المحسوبة بلغت (46.483)، في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.673)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " البنوك الإسلامية الكويتية تطبق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية، والتي تساوي صفراً. أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية فقد أظهرت النتائج ما يلي:

1-اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

HO11 لا تطبق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية.

الجدول (5): نتائج تحليل T.Test لمدى تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية

المتغير	وسط الحسابي	حراف المعيار	ة T المحسوبة	ة T الجدولي	وى المعنويةig	النتيجة

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية الم بي الإسلامي رقم (2) عمليات المر ية	3.671	.7534	46.483	1.673	.000	الفرضية العد

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (5) أن قيمة t المحسوبة بلغت (46.483)، في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.673)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " البنوك الإسلامية الكويتية تطبق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية، والتي تساوي صفراً.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

HO12 لا تطبق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية.

الجدول (6): نتائج تحليل T.Test لمدى تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية

المتغير	وسط الحسابي	حراف المعيار	قيمة T المحسوبة	T الجدولي	توى المعنوية ig	النتيجة
تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية الم ي الإسلامي رقم (2) عمليات تمويل المر ية للآمر بالشراء في البنوك الإسلا ية	3.755	.7657	46.786	1.673	.000	ض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (6) أن قيمة t المحسوبة بلغت (46.786)، في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.673)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " البنوك الإسلامية الكويتية تطبق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية، والتي تساوي صفراً.

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

HO2 لا يوجد معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية.

الجدول (7): نتائج تحليل T.Test للمعوقات التي تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية

المتغير	وسط الحساب	راف المعيار	T المحسو	T الجدول	توى المعنوية Sig	النتيجة
ت التي تحول دون تطبيق المعيار المحا لامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشرا الإسلامية الكويتية	3.581	.7218	47.328	1.673	.000	ض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (7) أن قيمة t المحسوبة بلغت (47.328)، في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.673)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " هناك معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية، والتي تساوي صفراً.

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية الكويتية تطبق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء. كما تبين من اختبار الفرضيات ما يلي:

1-أن البنوك الإسلامية الكويتية تطبق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المرابحة الداخلية. كما تبين من النتائج أن متوسطات هذا المتغير قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الصادق، (2014) التي خلصت إلى أن المصارف الإسلامية السودانية لم تلتزم بمتطلبات المعيار (2) الخاص بالمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء. وتبين أن قسم الائتمان في البنك يقوم بحساب التكاليف التقديرية وبيان نسبة الأرباح المتوقعة من

القيام بإجراء عملية المرابحة، ويقوم أيضا بتحليل ودراسة جميع البيانات المالية التي يقدمها العميل بشكل يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويقوم بوضع شروط وضمانات ميسرة تناسب إمكانيات العميل المالية، بالإضافة إلى انه تبين أن البنك يحرص على إبرام عقد الوعد بالشراء والذي بموجبه يتعهد العميل بالقيام بشراء البضاعة حسب الشروط المتفق عليها مع العميل.

2-أن البنوك الإسلامية الكويتية تطبق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات تمويل المرابحة الخارجية للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية. كما تبين من النتائج أن متوسطات هذا المتغير قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتبين أهمية أن يتواعد الطرفين على تنفيذ العقد بحيث يعتبر الآمر بشراء البضاعة مالكا لها لأجل محدد خلال حيازة الأصل، كذلك يتم تنفيذ عمليات التمويل بنفس طريقة الاعتمادات المستندية التي تقوم بتنفيذها البنوك التقليدية، كما تبين أن البنك يلتزم بالقواعد الشرعية العامة المتعلقة بضمان الخسارة في الظروف المتغيرة بعد تملك السلعة، ويتقيد أيضا في تطوير عملية البيع وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) وفي الوقت الذي يتم إبرام العقد عليه. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أحمد، (2018) التي بينت أهمية تطوير المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) ليكون قادراً على استيعاب كافة المعالجات المحاسبية لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

3-تبين أن هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) المرابحة والمرابحة بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية. ومن أهم هذه المعوقات احتفاظ البنك بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية طوارئ قد تحصل بالمستقبل، وقيام البنك المركزي بمنح التسهيلات والمزايا للبنوك التقليدية على حساب المصارف الإسلامية في مجال الاستفادة من الأنظمة والتعليمات، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبدالسلام، (2015) التي توصلت هذه الدراسة إلى أن وجود أوجه ضعف وقصور في اعتماد الأنظمة واللوائح والأدلة المتعلقة بصيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء. ومن المعوقات أيضا أن التدريب على وسائل التمويل الإسلامي بالمرابحة غير فعال بالشكل المطلوب، وان هناك ضعف واضح لدى العاملين في البنك بالمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2)، ويوجد أيضا ضعف في إيجاد المصادر الكافية لتامين السيولة المالية السريعة للبنك الإسلامي. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة تواتي، (2016)، بينت النتائج أن هناك ضعفا في دور المصرف الليبي المركزي فيما يخص المتابعة المستمرة لتطبيق المعيار المصرفي المتعلق بالمرابحة.

ويرى الباحث أن تطبيق البنوك الإسلامية الكويتية لعقود بيع المرابحة يتطلب انضباطها بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن نجاحها الحقيقي إنما يكون بأمانة التعامل مع هذه الصيغة المتوافقة مع الشرع الإسلامي، والالتزام بالمعايير المتفق عليها لتقييم أداء الصيغ الإسلامية المطبقة في هذه البنوك.

التوصيات

يوصي الباحث البنوك الإسلامية الكويتية بما يلي:

1-قيام قسم الائتمان في البنوك الإسلامية بتوفير التشريعات والإجراءات اللازمة لضمان شراء البضاعة بثمن المبيع مضافا إليه هامش ربح محدد حسب سياسة البنك.

2-التأكيد على البنوك الإسلامية بضرورة التقيد بتطبيق المعالجات المحاسبية لعمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء كما وردت في المعيار رقم 2 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

3- التأكيد على أهمية عقد الدورات التدريبية حول الصيغ الإسلامية المالية وإشراك جميع العاملين في البنوك الإسلامية لتحسين مستوى تعاملهم مع هذه الصيغ.

4- قيام البنوك الإسلامية بتنظيم الكمبيالات لتمويل عملية المرابحة وذلك بعد أن يتم استكمال جميع الإجراءات الفنية المتعلقة بصيغة التعاملات التي تتم بالبيع النقدي.

5-تطبيق البنوك الإسلامية للإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار مقدار الضرر الفعلي من عملية المرابحة للآمر بالشراء في حالة إلزام العميل بالوعد.

6- وضع آليات وإصدار معايير تساعد البنوك على تقييم أداءها عند تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء ومتابعة صحة كافة البنود الواردة في العقد الأول بين البائع والعميل.

7-قيام البنوك الإسلامية بتوفير التنظيم المحاسبي الفرعي الذي يكون من ضمن النظام المحاسبي العام للمصرف الإسلامي.

8-التأكيد على قيام البنوك الإسلامية بجعل المدة الزمنية لمعاملات التمويل للعملاء قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل.

9-اعتماد البنوك الإسلامية على تدفقات الودائع عند اتخاذ خطة توزيع وتنويع الاستثمارات وتجديد المدد اللازمة لمنح التمويل بالمرابحة.

10-توفير القوانين والتشريعات المتعلقة بمعالجة تسهيل مهمة المصارف الإسلامية في تحقيق متطلبات العملاء.

11-قيام البنك المركزي الكويتي بإلزام المصارف الكويتية بعرض كافة المعالجات المحاسبية لعمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في إيضاحات القوائم المالية.

12-إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات الفنية والإجراءات المتعلقة بالثقافة التي تحول دون توفير وسيلة التمويل الإسلامي بالمرابحة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أحمد، عبدالحى محمد أحمد، (2018)، **أهمية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء ومدى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

إرشيد، محمود عبد الكريم، (2017)، **الشامل في عمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

البشير، محمد إسماعيل الشيخ، (2015)، **الإفصاح المحاسبي عن مخاطر صيغ التمويل الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الإسلامية (دراسة تحليلية دراسة تحليلية تطبيقية على صيغتي المرابحة والسلم)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة كردفان، السودان.

البلتاجي محمد، (2015)، **نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة)**، دراسة مقدمة إلى الندوة الدولية بعنوان (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية) المنعقدة في دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي خلال الفترة من 3-5 سبتمبر 2015 م

بن عرفة، (2017)، ربح المرابحة: الشّفافيّة ماليا لرفع الجهالة شرعياً، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلّد 17، العدد2، ص13-24.

تواتي، أسامة مفتاح، (2016)، مدى التزام المصارف الليبية بالمعيار المصرفي رقم (1) المنظم لعمليات المرابحة للآمر بالشراء الداخلية ومدى توافقه مع معيار المحاسبة المالية رقم (2): دراسة تطبيقية على المصارف الليبية. **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، المجلد، 1، العدد 7. ص218-263.

الجلف، محمد، (2016)، **المنهج المحاسبي لعمليات المرابحة في المصارف الإسلامية**، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر.

خير الدين، معطي، (2012) ، **الصيغ الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي بعنوان: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، المنعقد خلال الفترة من 17-19 أيلول 2012 في جامعة مالقة، الجزائر.

سعيد، وسيم محمد، (2015)، **أثر تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة حلب، سوريا.

شحاتة، حسين حسين، (2014)، **المعالجات المحاسبية لمعيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء كما تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية**، منشورات جامعة الأزهر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الصادق، محمد ادم علي، (2014)، دراسة تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية: دراسة حالة المصارف الإسلامية في السودان، **مجلة الدراسات التجارية**، جامعة كردفان، الأبيض، السودان، المجلد، 14، العدد 1، ص113-127.

عبدالسلام، عبدالله امحمد، (2010)، **تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني، بعنوان: الخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، ليبيا، خلال الفترة 16-17 نيسان 2010.

المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2)، **المرابحة والمرابحة بالشراء**، (2001)، الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2017.

وحيد، أحمد زكريا، (2010)، **دليلك إلى العمل المصرفي**، دار البراق للنشر والتوزيع والطباعة، حلب، سوريا.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

Sarea. Adel, (2012), The Level of Compliance with AAOIFI Accounting Standards: Evidence from Bahrain. USA, **International Management Review**, Vol. 8, No. 2, p: 20-42.

Sarea, Adel & Hanefah, Mustafa. (2013), The need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions: Evidence from AAOIFI. Emerald Group Publishing Limited, **Journal of Islamic Accounting and Business Research,** Vol. 4, No. 1, p:201-213.

Sekaran, U. (2014), **Research Methods For Business, A Skill-Building Approach.** John Wiley and Sons Inc, New York.

Sundararjan, V. & Errico, Luca, (2012), " Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges A head", IMF working paper WP/01/192, 2012, Washington, D.C : International Money Fund.

Widiarto, Indra & Emrouznejad, Ali, (2016), Social and Financial Efficiency of Islamic Microfinance Institutions: A Data Envelopment Analysis Application, **Socio-Economic Planning Sciences**, Vol. 10, No. 12, p: 1-59.